الذكاء الإصطناعي والتحديات التَّشريعية الدولية (دراسة في القانون الدولي الإنساني)

د. سعد عبيد حسين

كلية القانون – جامعة المستقبل

Saad.obaid.hussein@uomus..edu.iq

الملخص:

يواجه عالمنا المعاصر تقنيات حديثة أفرزها التطور في الواقع المعاصر الإصطناعي، والتنموي، والإجتماعي، حيث تعتبر تغيرات الذكاء الإصطناعي – الرقمي –، من أهم ما توجّه إليه الإنسان في عصرنا الحاضر خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وبالخصوص العقد الأخير من هذا القرن، فقد قفزت بيانات الذكاء الصناعي وخوارزمياته الى أوجها، ولعل أهمية هذا البحث تكمن في آثار ذلك السلبية – الخطرة– لا على مجتمع محدد أو دولة محددة فحسب، بل على المجتمع الإنساني برمته، إذ تجاوزت الحدود بين الدول، وأهملت بل تجاهلت بما يسمى بسيادة الدول، ويمكن القول هنا، إن أوضح مصاديقها الحرب السبرانية، ناهيك عما دخل على المجتمعات وباختراقٍ فَجٍّ، خصوصاً على مجتمعاتنا العربية والإسلامية، ممّا أدى الى تغيير القيم وأخلاقيات المجتمع، وهذه الأخيرة قد تساعد على ارتكاب الجرائم بأشكالها المتطورة، ذلك تبعاً للتطور التكنولوجي، وتزرع روح التمادي على الأعراف الاجتماعية والأوضاع القانونية والتشريعية، لأنها محمية ومخفية، قد لا نعرف من اين، ومتى، والى اين تتجه مخرجات هذه التطورات، وأقصد تطورات الذكاء الأصطناعي الكثيرة، وكثرة مخاطرها، حيث كان للسرية والإحتكار الاقتصادي والعلمي من الأسباب المهمة التي جعلت الكثير من الدول –منها العراق– ان تبقى متخلفة في هذه التطورات لمدة عقود، ثم زاد ذلك وبصورة معكوسة بعد عام ٢٠٠٣، حيث انفتحت سيادة الدول ثم استغلال ساحاتها الاجتماعية، وأجوائه العلمية الفضائية لتدخل على هذه البلدان دون سابق انذار الى كل مستويات ما يسمى بالسوشل ميديا، حتى تُوِّجَت التطورات الرقمية لتصل الى – ال ديب فيك – تزوير الوجوه لشخصيات وهي تتحدث وكأنها حقيقة لرؤساء دول او شخصيات دينية عالمية تؤدي إلى تهديد السلم والمن الدولي، وهذا يوجب على المشرع الدولي أن يقف أمام تحديات هذا التطور الرقمي لما يحمله من سلبيات كالحروب السيبرانية، ليدفعها عن المجتمعات الإنسانية، ويشخص ما هو ذي فائدة ليجلبها لأخيه الإنسان، وذلك لبث روح التسامح والألفة بين شعوب دول العالم لتسير وتلحق بركب الدول التي سبقتها في ذلك بكثير، لتنعم بالصحة الجيدة، والتعليم الجيد وغيرها كثير مما أشارت اليه الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، لا ما تحصده المجتمعات الإنسانية من مخاطر الحروب السيبرانية.

الكلمات المفتاحية: التحديات، الذكاء الإصطناعي، سوشيال ميديا، التنمية المستدامة، التشريع، التطور الرقمي، الديب فيك.

Summary

Our contemporary world faces modern technologies that have resulted from development in the contemporary artificial, developmental, and social reality. The changes in artificial intelligence - digital - are considered among the most important things that humans have turned to in our present era during the last three decades, especially the last decade of this century. Intelligence data has jumped. Industrialization and its algorithms are at their peak Perhaps the importance of this research lies in its negative - dangerous - effects, not only on a specific society or a specific country, but also on human society as a whole, as it crossed the borders between countries, and was neglected and even ignored by the so-called sovereignty of countries, and it can be said here that its clearest manifestation is war. cybernetics, Not to mention what has entered into societies with raw penetration, especially into our Arab and Islamic societies, which has led to a change in the values and morals of society, and the latter may help in committing crimes in their advanced forms, depending on technological development, and instill a spirit of persistence in social norms and legal and legislative conditions, because they are protected and hidden. We may not know where, when, or where the outcomes of these developments are headed. I mean the many developments in artificial intelligence, and their many risks, as secrecy and economic and scientific monopoly were among the important reasons that made many countries - including Iraq - remain behind in these developments for decades. Then this increased and in reverse after the year 2003, when the sovereignty of countries was then opened. Exploiting its social arenas and its scientific space atmosphere to enter these countries without warning to all levels of what is called social media, until it culminated in Digital developments to reach (deep fake), This requires the international legislator to stand up to the challenges of this digital development, due to the negatives it carries, such as cyber wars, to push them away from human societies, and to identify what is of benefit to bring to his fellow man, in order to spread the spirit of tolerance and familiarity among the peoples of the countries of the world so that they can follow and catch up with the countries that preceded them in this. Much, to enjoy good health, good education, and many other things indicated by the global goals for sustainable development, not what human societies reap from the dangers of cyber wars.

Keywords: challenges, artificial intelligence, social media, sustainable development, legislation, digital development, deep vic.

المقدمة

أولاً: فكرة البحث: فرح الإنسان بما سخر الله له من نعم، حيث جاء في سورة الجاثية ((وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا...))، وتفاءل حينما حصل على ما عليه في هذا القرن من تطور في التقنيات الرقمية وما ينتجه الذكاء الاصطناعي في كل مخرجاته لفائدة الإنسان، مثل الروبوتات، والتي تحل في مواقع كثيرة محل الأيدي العاملة للحصول على الدقة، والجودة، والفائدة من ذلك الوقت من خلال الأداء الروبوتي السريع، وبالوقت نفسه فقد تستغل هذه التطورات التقنية الرقمية لقتل الإنسان بوسيلة لا ترى وأكثر وحشية من الأسلحة التقليدية، بل قد تؤثر حتى أكثر من القنابل النووية في الفتك بالأموال، والأعيان، والأرواح، وخير مصداقاً لذلك الحروب السايبرانية الجارية في يومنا هذا، أو ما قام به الاحتلال الصهيوني في مسألة أجهزة البيجر في لبنان، ومن هنا يمكن تشخيص ما هو بحاجة الى علاج قانوني دولي لوضع أطر قانونية دولية لسد ذلك النقص التشريعي الدولي في مخرجات الذكاء الإصطناعي، خصوصاً ما يتعلق بالحروب السايبرانية– الفيزيائية الرياضية–، التي أنتجت هذا النوع من التطور، الذي ما عاد مقتصرا على الفائدة، بل يؤدي الى الضرر أكثر، إن لم يكن بنفس مستوى الفائدة فهو يتجاوزه من حيث الضرر، كل هذا يشير الى وجوب توجه دول العالم المتحضرة التي تنشد الأمن والسلم الدوليين، ان تنظر الى ذلك بعين الإنسانية وحقوق الانسان بجدية، وهذا ما سنبحثه في مطالب هذا البحث.

ثانياً: أهمية البحث: يمكن حساب أهمية هذا البحث من أهمية الحفاظ على السلم والامن الدوليين على ما هو عليه، وذلك من خلال وضع قوانين دولية تعنى بالحروب السيبرانية والتي أدت بالدول المتحاربة ان تتجاوز الضرورة العسكريَّة والتناسب في رد العدو عسكريًّا.

ثالثاً: هدف البحث: هو تنبيه المشرع الدولي، والوطني في آن واحدٍ على إدراك وفهم خطورة الذكاء الإصطناعي وما تؤول اليه تطوراته ومخرجاته التي ستؤثر تأثيراً سلبياً شديد الخطورة على السلم والأمن الدولي، مع الخطورة التي ستؤثر على الأخلاق المجتمعية وتغيير وإنحراف السلوك الإنساني السوي وتغيير الفطرة الإنسانية، لأن هذه الإمكانيات التي تصنع، وتقود، وتنشر، ما ينتجه كل مواقع السوشيال ميديا، هي من صنع رجال الأعمال وأرباب السياسة الدولية ومنظريها، كل هذا يتطلب ويوجب على المشرع الدولي أن يضع القوانين التي تحد من ذلك.

رابعاً: مشكُلة البحث: حينما أدركت الدول المتطورة في الحروب الإلكترونية –السيبرانية– بأن هناك فعل خفي لا يمكن كشفه بسهولة من قبل الدولة المتحاربة الأخرى، وإن كان في مستوى عال من التطور ذاته، جعلها أن تتمادى في جرائمها، بل ويساعدها في التمادي في ارتكاب الجرائم الدوليَّة، وتزيد في قسوتها الحربيَّة متناسية بذلك الضرورة العسكريَّة والتناسب في الرد العسكري، فقد تكون الخسائر أكثر من الأسلحة العسكرية التقليدية وهذا يجعل التناقض واضحاً بين التصرفات الفردية للدول المتطورة في استخدامات الذكاء الاصطناعي، وبين ما وقعت عليه في اتفاقيات جنيف المكونة للقانون الدوليّ الإنسانيّ، وحتى بروتوكوليها المضافين عام ١٩٧٧.

خامساً: منهجُية البحث: إتبعت هذه الدراسة المنهج التحليلي في هذا البحث، وذلك مِن خلال الدراسة التحليليَّة لكليَّاته وتبعاً لذلك النزول الى الجزئيّات، وذلك من خلال التطرق بإشارة سريعةٍ لتأريخية الذكاء الإصطناعي، ثم الحرب السايبيرية وموقف قوانين الحرب المتمثلة باتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩ بموضوعات الذكاء الإصطناعي.

سادساً: خطـه البحـث: تم تقسيم هذه الدراسة على مطلبين سنبحث في الأول مفهوم الذكاء الإصطناعي وخصصنا الثاني لدراسة التشريعات الدولية أمام الذكاء الصناعي، ثم خاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

المطلب الأوَّل: مفهوم الذكاء الإصطناعي

بدءاً، سنبحث في موضوعة الذكاء الاصطناعي بلمحة سريعة عن تاريخيه أولاً، كي نستقرئ تعريفه وأنواعه، ومن خلال ذلك نتعرف على مزاياه وإشكالياته، من خلال الفرعين الآتيين.

الفرع الأوَّل: تأريخ الذكاء الإصطناعي، تعريفه، أنواعه

سنبحث في لمحة سريعة عن تأريخية الذكاء الإصطناعي، ومن ثم تعريفه، وبعد ذلك نعرج إلى أنواع الذكاء الإصطناعي.

اولاً: تـأريخ الـذكاء الإصـطناعي: لم يأتي الذكاء الإصطناعي دفعة واحدة من حيث الإصطلاح والإنتشار في يومنا هذا، حتى وصل بالبشرية الى أعتاب عصر جديد لا يمكن التخلي فيه عن الذكاء الإصطناعي، ولعل ذلك واضحاً من خلال ما يحمله من محاسن ومساوئ، إذ ((وجهت هيئة الأمم المتحدة جرس إنذار إلى البشرية في سباقها الصعب مع تطور استخدامات الذكاء الاصطناعي، معتبرة الذكاء الاصطناعي مارداً خرج من القمقم، محذرة من الأخطار الكبيرة التي يحملها)) [١]، ولعل المخاطر تكمن في استخدام الذكاء الإصطناعي في الحروب، أو قد يدخل على مجتمعات غير مجتمعات صانعي المحتوى، فقد تؤثر على القيم والمفاهيم لدى الشعوب المتلقية لما يرسل اليها من خلال شبكات النت في كل مواقع التواصل الإجتماعي، ومن ثم تحرضهم على دولهم وكل هذا بحاجة الى تنظيم دولي والى خبراء دوليين في هذا الجانب، على الرغم من أن تأريخ الذكاء الإصطناعي يعود إلى القرن الماضي حين اقترح بعض العلماء نموذجا للخلايا العصبية الإصطناعية في بداية أربعيناته، إلاّ أنه قفز وتطور بصورة متسارعة لا تصدق، وبعد ذلك الإقتراح، أثار العالم البريطاني (Turing Alan)، ما مضمونه، هل بإمكان الآلة ان تفكر؟ ثم توالت البحوث لِتُبرِّز مفهوم الذكاء الإصطناعي في خمسينيات القرن الماضي، حتى وصل الى ما هو عليه الآن من أساليبٍ وأفكارٍ ينتجها الذكاء الإصطناعي، ما عاد بإمكان المجتمع الدولي أن يلحق بهذه التطورات الرقمية، ليشرع ما يكون سداً منيعاً لحفظ السلم والأمن الدوليين، من خلال إدراك تحديات ومخاطر ذلك التطور، ونقصد به تطورات الذكاء الإصطناعي الذي لم يجعل العالم قرية صغيرة – كما يقال– بل جعل العالم بين كفيك، ولعل القادم يكون أصعب من ذلك، إذ أن التطور الرقمي على ما يبدو لا يقف عند حد معين طالما أن الإنسان يملك عقلاً حراً في تفكيره العلمي. [٢]

ثانياً: تعريف الذكاء الإصطناعي، وانواعه: في البدء لا بد من تجزئة المفردتين عن بعضها، ليتسنى فهمه بوضوح لا لبس فيه، حيث أن الذكاء لا يكون إلاّ لذوات الأرواح، ولعل صاحب الفطنة والأذكى هو الإنسان، حيث ذَكرَ الفراهيدي في كتابه العين (الذكاء) من ذكي، يذكى ذكاءً، ذكا، يذكو، وقولك قلبٌ ذكي وصبيٌّ ذكي إذا كان سريع الفطنة [٣]، وقد عُبِّرَ عن سرعة الادراك وحدة الفهم بالذكاء، كقولهم فلان هو شعلة نار [٤]

إختلفت آراء الكُتّاب وعلماء التكنلوجيا كثيراً حول التعريفات النظرية للذكاء الاصطناعي، إلاّ انها بالمجمل تتمحور حول، إمكانية الآلة بالقيام في التصرفات كالتي يقوم بها البشر أو القيام بتصرفات وأفعال تتطلب الذكاء. كذكاء البشر إلا ان ألواقع التطبيقي الموجودة في يومنا هذا، سماها بأنظمة الذكاء الاصطناعي حيث عرفها بأنها ((أنظمة تستخدم تقنيات قادرة على عمل تنبؤات أو توليد محتوى أو تقديم توصيات أو اتخاذ قرارات بمستويات متفاوتة من التحكم الذاتي)) [٥].

ومن الجدير بالذكر أن الإختلاف في التعريف هنا – مثالاً لا حصراً– يجُرّ نا إلى إختلاف الكتُّاب في تعريف الجريمة الإلكترونية تبعاً للتطبيق والنطاق الذي حدثت فيه الجريمة[٦]، وذلك في حالة تعدد إستخدام الذكاء الإصطناعي، وما اكثرها وأخطرها في يومنا هذا، فلم يكن بمقدور أي دولة من دول العالم مهما كان تطورها التكنلوجي من حيث القوة والضعف، أن تتخلى عن استخدامات النت، بما ينتجه من مخرجات باتت تُقَوّي من إقتصاديات بعض الدول، فقد تعدت وفاقت في وارداتها واردات الدول المصدرة للنفط– مثلاً–، دون أن تصدر شيئاً أو تخسر شيئاً، سوى الأستفادة من الفضاء الرقمي بعد تهيئة الارضية لتفعيل عقول علمائها– ذكائهم–، بالخصوص مَن برعوا في ميدان الفيزياء والرياضيات، وليس هذا فحسب بل باتت الدول المتقدمة في هذا المجال تسعى إلى الإستفادة من خلال الأقمار الصناعية في الفضاء الخارجي، وهذه الأخيرة قد اعتمدت جُلّ اعتمادها على الذكاء الأصطناعي منذ خمسينات القرن الماضي[٧].

أما ما يخص انواع الذكاء الإصطناعي، فيمكن القول، أن ما اشتهرت به وسائل التواصل الإجتماعي لم تكن محتكرة لدى فئة دون أخرى من الإنسانية في هذا القرن، لأنها أصبحت جزءاً مهما من حياة الإنسان، ولطالما توسعت حاجاته –واحتياجاته–نسبة الى كل مستويات الذكاء الاصطناعي، فقد تعددت أنواع هذا الذكاء، إلاّ أن طرح هذه الكثرة قد تؤدي الى الإسهاب في حالة ايراد ذكرها في هذا المقام، لذا عمدنا أن نأتي بها بحسب الوظيفة من جهة، وبحسب القدرة والخطورة من جهة أخرى.

١. نواع الذكاء الاصطناعي بحسب وظيفته، مثل الآلات التفاعلية، ونوع الذاكرة المحدودة، ثم نوع ما يسمى بنظرية العقل، فنوع مرحلة الإدراك الذاتي للذكاء الاصطناعي [٨].

٢. أنواع الذكاء الاصطناعي بحسب قدرته وخطورته [٩]، مثل الذكاء الإصطناعي الضعيف، والذكاء الاصطناعي القوي، ثم الذكاء الاصطناعي الخارق، ولعل من ضمن مصاديق الخطورة هنا، الحرب السيبرانية.

الفرع الثَّاني: مزايا الذكاء الاصطناعي، ومشكلاته.

لم تكن للذكاء الإصطناعي فوائده واستخداماته الكثيرة فحسب [١٠]، بل يمكن أن تحصل من خلال استخداماته السيئة مضاراً بلا شك، فهي كثيرة في حياة الإنسانية، سنعرضها وكالآتي:

أولاً: مزايا وفوائد الذكاء الإصطناعي: من حيث المزايا يمكن القول بدءاً، إن من نعم الله على الإنسان، أن سخر له ما في الارض من خيرات، بل من فضل الله ونعمه الكبرى هو خلق الإنسان ذاته، وأعطاه العقل والتفكير، وبهذا العقل وبتفكيره وصل الإنسان إلى إستخدام طاقته الفكرية بصورتها السليمة لينتج ما يساعده على زيادة استغلاله للطبيعة، ومن ذكاء الإنسان نفسه هذا التطور، ونقصد بذلك التطور الصناعي بعمومه، والتطورات المتعلقة بتكنلوجيا الإنترنيت، وما ينتجه، وهو الذكاء الصناعي بخصوصه وهو المقصود[١١]، فالمزايا كثيرة جداً لا يمكن حصرها هنا بسهولة، فكل منا يحمل بيده حاسوبه، لابتوب، وموبايله – أجهزة الاتصال المحمولة – فلا يمكن لإنسان هذا اليوم في كل المجتمعات البشرية، ان يتفرغ أو يُفْرغ نفسه من استخدامها، وهي كثيرة مهما تصورنا، والأبعد من ذلك ما يعمله السوفت وورد لهذه الأجهزة وخوارزمياته، تلك التي قفزت بالإنسانية نسبة الى سير التطور البطيء في فكر وحاجيات الإنسان لآلاف السنين، فاختزلتها بعقدين أو ثلاثة عقود من حياة الإنسانية على الأرض[١٢]، وهذا ما يكفينا كمصداق لمزاياه بهذه العجالة

ثانياً: اشكاليات ومضار الذكاء الإصطناعي: لم تكن مشاكل ومضار الذكاء الصناعي مقتصرة على بساطة بعض الجرائم الالكترونية– مثلا–، أو ما يقوم به خبراء (الديب فيك) أو المُطَوِّرون في تزويرهم العميق، بل كان لمشاكل ومخاطر الذكاء الإصطناعي حضوراً ووجوداً واضحاً بين الدول المتقدمة في هذا الجانب منذ خمسينات القرن الماضي، وهذا يعني أن مشاكل الذكاء الإصطناعي – على ما يبدو– هي أسبق من مزاياه في خدمة الإنسانية من حيث كونه فرداً، أو من حيث إندماجه في الخدمة المجتمعية، وتحسين الجودة الصناعية ونظائرها، بل بدأت من الفضاء الخارجي للأرض، وذلك للاستخدامات العسكرية والحربية، إلا انها كانت بسرية تامة بين الدول الكبرى، أي المتطورة في صناعة وإطلاق الأقمار الإصطناعية، وهي في قمة اعتمادها على الذكاء الإصطناعي آنذاك، مثل الاتحاد السوفيتي – سابقاً– والولايات المتحدة الأمريكية[١٣]، وبعد طي أكثر من ستين عاماً، بدأت المشاكل الأخطر، وذلك من خلال بدء حرب جديدة جُلَّ إعتمادها على الذكاء الاصطناعي، وهي ما سميت بالحرب السيبرانية، وهذا ما سنبحثه من خلال إيجازنا في المطلب الثاني من هذا البحث.

المطلب الثاني: التشريعات الدولية أمام الذكاء الصناعي

فرض وجود التطور الهائل والسريع غير المتوقع في آليات ومخرجات التطور الإصطناعي، تحدياً بارزاً أمام المجتمع الدولي في وقتنا الحاضر، ولعل أبرز التحديات في يومنا هذا، هي الحرب السايبرانية، وهذه الأخيرة بحاجة الى قانون دولي–إنساني –ينظم ذلك، وهذا ما سندرجه في فرعي هذا المطلب، إذ سنخصص الفرع الأول للحرب السيبرانية، ثم نبحث في ثانيه، عن دليل تالين والذكاء الإصطناعي.

الفرع الأوّل: الحروب السيبرانية وفق منظور اتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩

على الرغم من مرور أكثر من قرن ونصف القرن على أول اتفاقية- قانون الحرب، أو النزاعات المسلحة- للقانون الدولي الانساني، وهي جنيف الاولى عام ١٨٦٤وحتى البروتوكولين، لازال المجتمع الدولي يسير بقوانينه الدولية بتوؤدة ثابتة، بل صعوبة تفعيل قوانين الحرب منذ ذلك اليوم حتى البروتوكولين المضافين لهذه الاتفاقيات عام ١٩٧٧، ولعل مصداق ذلك، وجود محكمة دولية جنائية[١٤]، إلا أنها لم تجرم قادة الحروب وخصوصاً بعد الاحتلالات العسكرية وما شاكلها في يومنا هذا، وتوجهت الى الدول الفقيرة، علماً كل صراعاتها – تلك الدول- كانت داخلية.

جدير بالقول ان الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن هي التي ضبطت أحكامها بدقة من حيث السير البطيء في التشريعات الدولية المتعلقة في الحروب والاحتلالات والتدخل في سيادة الدول الضعيفة، ومن حيث وجود مصلحتها واحتكارها لكل ما يفيدها دون دول العالم الأخرى، وذلك لقوة قراراتها الملزمة للدول[١٥]، ومنها على سبيل المثال البندين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولعل استقرائنا لتاريخ المنظمات الدولية وفروعها واسباب الحروب واسرار الدول العظمى- كما يسمونها-، يجعلنا أن نعتقد ان أي تشريع لأي قانون دولي تضعه الدول الكبرى، قد لا يظهر الى المجتمع الدولي بصورة علنية وأممية، الا لأسباب ثلاث، وهي:-

١. ظهور نِدٌ أو عدو يزاحمهم في هذه الحرب السبرانية.
٢. مصلحة اقتصادية تدر عليهم الاموال.
٣. انتشار هذه التطورات – الذكاء الاصطناعي-في الاستخدامات العسكرية لدى اغلب دول العالم.

وعلى هذا فقد بدأت الدول المحتكرة لهذه التقنيات، بتأسيسٍ واضحٍ لمشروع قانون دولي يعنى بالحروب السيبرانية، وسيعمم في المستقبل على كل دول العالم وستصوت له دون ان يسمح لها بالكتابة والرأي والاعتراض على سَنِّه وكتابته في أروقة الأمم المتحدة، ووضْعِ دليل يسمى (ب دليل تالين)، وهو ما سنبحثه في الفرع التالي.

الفرع الثاني: دليل تالين والذكاء الصناعي

منذ أن إنتُخِبَت لجنةَ القانون الدولي من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة [١٦]١٩٤٧ وعملت الكثير من أجل تطوير القانون الدولي بمختلف موضوعاته، إلاّ أنها لم تستطع أن تواكب التطور الحاصل في كثير من المواضيع الدولية- عن قصد أو غيره-، ولعل من أهمها الحروب السيبرانية في وقتنا الحاضر، مما جعل الهوة أن تتوسع بين الواقع الدولي المُعاش والتنظير، وهذا غياب واضح لتوجُّه الأمم المتحدة الرسمي في معالجة كل مخاطر الذكاء الصناعي بكل صوره الدولية، ومنها الحروب الإلكترونية، ورغم وقوعها في أكثر من بلد من بلدان العالم، إلاّ أن مجلس الأمن، وكذا الحال جمعية الأمم المتحدة لم يحركا سَواكِن التشريعات الدولية لوضع قانوني دولي يردع أو يجرم الفاعل الدولي- دولاً وافراداً مثلاً- في ما يسمى بالحرب السيبرانية- الأكترونية-، هذا الغياب القانوني وعدم حضور المجتمع الدولي لوضع

قوانين تتعلق بالحروب السيرانية الحديثة، جعل وحفَّز الدولة ذات الباع الطويل في معرفة الحروب الألكترونية، أن تسعى لوضع ما يفيدها من قوانين وتهيئتها ولو خارج منظومة الأمم المتحدة، لكنه مقتصراً على مجموعة مختارة من خبراء بعض الدول، وهي بلا شك متقاربة الفكر والتوجه الفلسفي السياسي فيما بينها، ومن هنا بدأت ونشأت ولادة ما يسمى بدليل تالين (Tallinn Manual).

حريٌّ بالذكر أن دليل تالين جاء استجابة لأهم وأبرز المشاكل التي أنتجها الذكاء الإصطناعي، ومنها الهجمات الالكترونية، لذا جاءت تسميته بدليل تالين للقانون الدولي المنطبق على الحرب الإكترونية (Tallinn Manual on the International Law Applicable to Cyber Warfare)، وعلى الرغم من ان هذا الإنجاز الدولي المهم في كل ما يتعلق بالهجمات الكترونية، إلاّ انه لم يكن موضع التطبيق الدولي حتى هذه اللحظة مع قيام الحرب الكترونية على المواقع الحساسة والخطرة لبعض الدول [١٧].

حري بالتذكير، إن دليل تالين قد أعده مجموعة من الخبراء الدوليين، حيث تم بدعوة من مركز التميز للدفاع السبراني التعاوني التابع لحلف الشمال لأطلسي[١٨](NATO) ولعل هذا الأخير ومن خلال معرفتنا الأكاديمية في تشكيل حلفي وارشو– سابقاً– والناتو الحالي، يتضح أن هذا الدليل سوف يصبح قانون دولي يفرض على الجميع في أروقة الأمم المتحدة، سواء أكانت الدول بعيدة ومتأخرة في علوم الذكاء الإصطناعي أو متقدمة، فالمتأخرة لا تدرك ما يدور سوى التنظير والموافقة، أما المتقدمة فسيكون من مصلحتها هذا النظام، لأسباب كثيرة، أبرزها مايلي:–

الأول: لإدراكها خطورة الحرب السبرانية ومضارَّها.

ثانياً: لمتابعة صناعات الآخر وتصرفاته الفردية في الذكاء الإصطناعي من خلال رقابة دولية تعنى بذلك.

ثالثاً: للضغط على دول العالم الثالث في حالة نبوغ او تطور دولة ما في هذا المجال، وذلك من خلال وضع شروط مستقبلية كالتي وضعها مجلس الأمن في إرجاء المحاكمة والمقاضاة في المحكمة الدولية الجنائية وفقاً لنظام روما الأساس عام ١٩٩٨ [١٩].

ملخص القول إن القانون الدولي العام عموماً، والقانون الدولي الإنساني خصوصاً–باعتباره فرعاً من فروع القانون الدولي العام–، بعيدان كل البعد عن دليل تالين (Tallinn Manual)، على الرغم من إكتمال إصداره الأول والثاني، وعلى ما يبدو أن الدول الداعمة لهذا الدليل ونشأته، ستختار الوقت المناسب، وذلك حسب المصلحة، وفَّضِ الإحتكار العلمي لهذه العلوم طالما أنها تدرك أن هذا القانون لا يهددها، فهل يعقل أن تضع الدول الكبرى قانوناً يقيدها أو يعاقبها، وهي صاحبة السبق الأول في هذه الحروب.

الخاتمة

بعد هذه اللمحة السريعة لموضوع بحثنا، توصلنا الى عدة نتائج، كما لابد لنا من وضع عدة توصيات بذات الشأن، وكما يلي:

١. اتضح من خلال هذا البحث، أن الذكاء الإصطناعي حديث النشأة.

٢. تبيَّن لنا أن للذكاء الإصطناعي أنواع ولكل فرع من هذه الأنواع تنفصل أنواع أخرى.

٣. بدا لنا من خلال هذا البحث أن المجتمع الإنساني لا يقوى على الإستغناء، أو ترك عمّا ينتجه الذكاء الإصطناعي، بصرف النظر عن محاسنه ومساوئه.

٤. أن الذكاء الإصطناعي له مساوءه الخطرة، بل تكاد تكون أكثر من فوائده في بعض الأحيان.

٥. لا زال المجتمع الدولي غير متفقاً على وضع قانون دولي يعنى بالذكاء الإصطناعي ومخرجاته. مثل الحرب السيبرانية.

٦. إتضح أن دليل تالين المتعلق بالحروب السيبرانية غير مفعل دولياً مثل القوانين الدولية الأخرى.

٧. لا زال القانون الدولي الإنساني بعيداً، وخلا من أساليب الحرب وأنواع الأسلحة السبرانية، أو التعامل معها.

٨. لم تحسم القوانين الدولية أمرها في تفسير مفردتي القوة، والخطورة، وجعلتها عرضة لإجتهادات الفقاء الدوليين، ومن ثم تفسر كل دولة ما يساوق مصالحها.

التوصيات

١. نحث المجتمع الدولي بالإسراع في وضع قانون دولي في الذكاء الاصطناعي، كونه ذي صبغة دولية تجاوز السيادة الدولية.

٢. نقترح على المجتمع الدولي، بالإعتماد على دليل تالين بإصداره الثانية كحالة طارئة مؤقتة، لتقليل الكوارث وذلك لعدم وجود رادع بذلك.

٣. نقترح على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بوضع برنامج لفتح فروع علمية تعنى بصورة أوسع في الذكاء الإصطناعي، ولا يقتصر التوجه على الحرب السبرانية.

٤. نقترح على وزارات الجهات الأمنية بكل صنوفها، أن تستفيد من أهل الإختصاصات المتفرعة من الذكاء الإصطناعي، بما فيها الحرب السيبرانية.

٥. نقترح على مجلس النواب على أن ينتخب لجنة خاصة مكونة من أعضاء متنوعة الاختصاصات العلمية تعنى بالذكاء الإصطناعي لمواكبة المجتمع الدولي في تطوره في موضوعة الذكاء الإصطناعي.

٦. نقترح على مجلس النواب العراقي، وضع مشاريعاً متنوعة تعنى بالذكاء الإصطناعي.

الهوامش

(١) وهو ما صرحت بلك الأمينة العامة للاتحاد الدولي للاتصالات (دورين بوغدان مارتن)، ينظر الأمم المتحدة عن الذكاء الاصطناعي: "تركنا المارد يخرج من القمقم"، متاح على الموقع الإلكتروني:
https://www.independentarabia.com/node/583666، تاريخ الدخول الى الموقع، ١١\١٢\٢٠٢٤.

(٢) هناك تطورات للذكاء الأصطناعي في أوقات زمنية مختلفة لا بأس بالإشارة اليها، اذ لم نكن في معرض بحث تأريخي للإسهب في ذلك، ففي عام 1950 قدم آلان تورنج اختبار تورنج، وفي عام 1956 صاغ جون مكارثي مصطلح الذكاء الاصطناعي، وفي عام 1965 إطلاق برنامج المحادثة التفاعلي (إليزا)، وفي عام 1980 – 974 الشتاء الأول للذكاء الاصطناعي، وفي عام 1994 – 1987 الشتاء الثاني للذكاء الاصطناعي، وفي عام 1994 برنامج (شينوك) هزم (دون لافيرتي) المصنف الثاني عالمياً في لعبة الداما، وفي عام 1997 برنامج (ديب بلو) هزم (جاري كاسباروف)

بطل العالم في لعبة الشطرنج، وفي عام 2009 طورت شركة جوجل سيارة ذاتية القيادة، وفي عام 2011 برنامج (واتسون)هزم (كين جينينجز) بطل لعبة (جيوباردي)، وفي عام 2016 برنامج (ألفا جو) هزم (لي سيدول) بطل العالم في لعبة (جو)، وفي عام 2019 برنامج (ألفا ستار) هزم محترفي لعبة (ستار كرفت تو)، وفي عام ٢٠٢٠ تم إطلاق (نموذج جي بي تي ٣) لتوليد النصوص، وفي عام 2021 تم طلاق بوت المحادثة شات جي بي تي، وفي عام 2023 تم اطلاق نموذج (جيمناي)، للمزيد ينظر، أبرز الأحداث التي تمت في تطوير قدرات الذكاء الاصطناعي، الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الإصطناعي، سلسلة الذكاء الإصطناعي للتنفيذيين(١)، متاح على الموقع الإلكتروني، https://sdaia.gov.sa/ar/MediaCenter/KnowledgeCenter/ResearchLibrary، تاريخ دخول الموقع،

(٣) الخليل بن عبد أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج ٥/ ص٣٩٩، تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. ابراهيم السامرائي، ط٢، دار الهجرة، إيران، ١٩٩٥ص٣٩٩.

(٤) الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ط٣، تحقيق، صفوان داوودي، انتشارات ذوي القربى، مطبعة اميران، قم، ١٩٩٥، ص ٣٣٠.

(٥) المصدر السابق، تاريخ دخول الموقع. ٢٠٢٤\١١\١٢.

(٦) خالد حسن أحمد لطفي، القانون الواجب التطبيق على الجريمة المعلوماتية، دار الفكر الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٢٠ ص١١-١٣.

(٧) ونقصد بذلك إستخدام الاتحاد السوفيتي-السابق-للفضاء الخارجي وتمكنه من إطلاق أول قمر صناعي اسمه (سبوتنك) في بداية خمسينات القرن الماضي، ثم تبعتها بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية في إطلاق أوبولو ١، وهكذا فلم يكن استخدام الذكاء الصناعي مقتصرا على الإستعمالات الأرضية، حيث باتت الدول تدرك هذا الفضاء، مما جعلها ان تعقد الإتفاقيات الدولية، للفضاء الخارجي، وتتعاون فيما بينها بذلك، للمزيد، ينظر: القانون الدولي للفضاء: صكوك الأمم المتحدة، نيويورك، الأمم المتحدة، ص١-٣٠.

(٨) حسن كاظم عباس، الذكاء الاصطناعي وأثره في التطبيقات الفقهية، أطروحة دكتوراه، كلية الفقه، جامعة الكوفة، ٢٠٢٤، ص٤٨-٥٠.

(٩) المصدر نفسه، ص٥١-٥٧.

(١٠) للمزيد، ينظر: د. عمار عباس الحسيني، جرائم الحاسوب والأنترنيت الجرائم المعلوماتية دراسة مقارنة في تشريعات امريكا وفرنسا والسويد وانكلترا والسويد والسعودية والسودان، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ط٢، ٢٠١٩، ص٢٥-٣٣.

(١١) مثل مواقع التواصل الإجتماعي، والتجاري، والصناعي والفكري، وما ينتج من خلال مخرجات هذا الذكاء ما لا يمكن ذكره في هذه الصفحات، ومنها ما سُمّي بالحروب السايبرانية.

(١٢) يراجع هامش (١) من الصفحة (٥) من هذا البحث.

(١٣) ولعل ما يؤكد مشاكل ومخاطر ذلك، هو تبادل الرسائل بين رؤساء البلدين آنذاك في مدة ما يسمى بالحرب الباردة، للمزيد ينظر: د. هدى محمد بسيوني، الحماية الدولية للأقمار الصناعية في ضوء قواعد القانون الدولي العام، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط١، ٢٠١٨، ص١٥٨-١٥٩.

(١٤) سعد عبيد حسين، تعاون الدول مع المحكمة الدولية الجنائية في إجراءات التحقيق والمقاضاة وفقاً لنظام روما الاساسي عام ١٩٩٨، مكتبة القانون المقارن، ط١، ٢٠٢٤، ص٥٣ -٥٧.

(١٥) الأعضاء الدائمون وغير الدائمين، متاح على الموقع الإلكتروني:
https://main.un.org/securitycouncil/ar/content/current -members، تاريخ دخول الموقع، ٢٠٢٤\١١\١٠.

(١٦) كان إنتخاب أعضاء هذه اللجنة بصفاتهم الشخصية بمعزل عن تمثيل دولهم، حيث كانو يعدّون المسودات حسب الموضوع من اجل تطوير القانون الدولي، وحين اكتمالها تدعو الجمعية الدول العضاء للتصويت عليه ليصبح قراراً، أو قانونا دولياً، ينظر: القانون الدولي العام. إجراءات ونصوص لتنظيم العلاقات بين الدول والمنظمات، متاح على الموقع الإلكتروني، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/202، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٤\١١\١١.

(١٧) مثل الهجمات الإلكترونية على بعض موقع المفاعلات النووية الايرانية، أو كما حصل في الهجوم الهجين على أجهزة البيجر وايكوم للاتصال في لبنان، للمزيد ينظر: د. عادل عبد الصادق، نقلة جديدة لتطبيقات الحرب السيبرانية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، تاريخ دخول الموقع، ٢٠٢٤\١٠\١٠

(١٨) حيث تم كتابة واتمام هذا الدليل–مشروع قانون كامل–بإصدارين ناقشوا فيه وثبتوا ما موجود في قوانين الحرب، نطاق استخدام القوة وتعاريف ومفاهيم كثيرة حول محتويات هذا الدليل، لذا، واختصاراً لذلك ولضيق المقام نحيل ذلك الى الدليل نفسه، وللمزيد ينظر: مشيل. م.سمث، وآخرون، دليل تالين للقانون الدولي المنطبق على الحرب الإلكترونية، مركز الدفاع السايبيري لحلف الناتو، مطبعة كامبرج، ط١، ٢٠١٣، ص١٦٠–١٦٩.

(١٩) د. محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية، مدخل لدراسة أحكام وآليات الإنفاذ الوطني للنظام الأساسي، ط١، دار الشرق، لبنان، ٢٠٠٤، ص٧٠.

المصادر

القران الكريم

الكتب

١) الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ط٣، تحقيق، صفوان داوودي، انتشارات ذوي القربى، مطبعة اميران، قم، ١٩٩٥.

٢) الخليل بن عبد أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج٥، تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. ابراهيم السامرائي، ط٢، دار الهجرة، إيران، ١٩٩٥.

٣) خالد حسن أحمد لطفي، القانون الواجب التطبيق على الجريمة المعلوماتية، دار الفكر الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٢٠.

٤) سعد عبيد حسين، تعاون الدول مع المحكمة الدولية الجنائية في إجراءات التحقيق والمقاضاة وفقاً لنظام روما الاساسي عام ١٩٩٨، مكتبة القانون المقارن، ط١. ٢٠٢٤.

٥) عمار عباس الحسيني، جرائم الحاسوب والأنترنيت الجرائم المعلوماتية دراسة مقارنة في تشريعات امريكا وفرنسا والسويد وانكلترا والسويد والسعودية والسودان، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ط٢، ٢٠١٩.

٦) د. محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية، مدخل لدراسة أحكام وآليات الإنفاذ الوطني للنظام الأساسي، ط١، دار الشرق، لبنان، ٢٠٠٤.

٧) مشيل. م. سمث، وآخرون، دليل تالين للقانون الدولي المنطبق على الحرب الإلكترونية، مركز الدفاع السايبيري لحلف الناتو، مطبعة كامبرج، ط١، ٢٠١٣.

٨) د. هدى محمد بسيوني، الحماية الدولية للأقمار الصناعية في ضوء قواعد القانون الدولي العام، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط١، ٢٠١٨

الرسائل والأطاريح

١) حسن كاظم عباس، الذكاء الاصطناعي وأثره في التطبيقات الفقهية، أطروحة دكتوراه، كلية الفقه، جامعة الكوفـــــــة، ٢٠٢٤.

مواقع الأنترنت

١) د. عادل عبد الصادق، نقلة جديدة لتطبيقات الحرب السيبرانية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، متاح على الموقع الإلكتروني، https://accronline.com/article_detail.aspx، تاريخ دخول الموقع، ٢٠٢٤\١٠\١١٠

٢) القانون الدولي العام. إجراءات ونصوص لتنظيم العلاقات بين الدول والمنظمات، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/202، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٤\١١\١١.

٣) الأعضاء الدائمون وغير الدائمين، متاح على الموقع الإلكتروني: https://main.un.org/securitycouncil/ar/content/current -members، تاريخ دخول الموقع، ٢٠٢٤\١١\١٠.

٤) القانون الدولي للفضاء: صكوك الأمم المتحدة، نيويورك، موقع الأمم المتحدة، ٢٠٢٤\١٠\١١٠.

٥) الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الإصطناعي، سلسلة الذكاء الإصطناعي للتنفيذيين، أبرز الأحداث التي تمت في تطوير قدرات الذكاء الاصطناعي، متاح على الموقع الإلكتروني، https://sdaia.gov.sa/ar/MediaCenter/KnowledgeCenter/ResearchLibrary، تاريخ دخول الموقع، ٢٠٢٤\١٠\١٨.